المسائل (7- 10) المتعلقة بكتابة الحديث وآدابها

مبحث فى دراسات فى علوم السنة

**إعداد / أحمد عبد الحميد مهدي**

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

ahmed.mahdey@mediu.ws

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى المسائل: (7: 10) المتعلقة بكتابة الحديث وآدابها
الكلمات المفتاحية – النسخ ، التصحيح ، التمريض**

**المقدمة.I**

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة المسائل: (7: 10) المتعلقة بكتابة الحديث وآدابها**

**.عنوان المقال II**

**المسألة السابعة: من شأن المتقنين في النسخ والكتابة أن يضعوا علامات تُوضّح ما يُخشى إبهامه، وتسمى التصحيح والتضبيب أو التمريض، فإذا وجد كلام صحيح معنًى وروايةً، وهو عرضة للشك في صحته أو الخلاف كتب فوقه علامة التصحيح هكذا يعني: "صحَّ"، وإذا وجد ما هو صحيح نقلًا، ولكنه فاسد لفظًا أو معنى أو خطأ، أو مصحف أو ناقص؛ كُتب فوقه علامة التضبيب، وتسمى أيضًا التمريض، وهي كما قلت "ص" ممدودة، هكذا يعني: "ص"؛ لكن تكون مفتوحة كأن سيلحق بها لفظ آخر، ولكنه لا يلصقها بالكلام؛ لئلا يظن أنه إلغاء له وضرب عليه، وللتفرقة بين الصحيح والسقيم كُتب على الأول لفظ كامل، وعلى الثاني حرف ناقص ليدل نقص الحرف على اختلاف الكلمة، وتُسمى أيضًا "ضبَّة" لكون الحرف مقفلًا بها لا يتجه لقراءته كضبة الباب مقفل بها.**

**وكذلك توضع علامة التضبيب على موضع الإرسال أو الانقطاع في الإسناد؛ قال ابن الصلاح: ويوجد في بعض أصول الحديث القديمة في الإسناد الذي فيه جماعة معطوفة أسماؤهم بعضها على بعض علامة تُشبه الضبة، وليست كذلك، وكأنها علامة وصل فيما بينها أثبتت تأكيدًا للعطف؛ خوفًا من أن يُظن أن العطف خطأ وأن الأصل فلان عن فلان، والأحسن في مثل هذا أن تُوضع علامة التصحيح.**

**وربما اقتصر بعض الناسخين من علامة التصحيح على الصاد فجاءت صورتها تُشبه صورة التضبيب؛ فلتنتبه لذلك.**

**وكل هذا لا يحتاج إليه في الطباعة الحديثة؛ لكنه من الأهمية بمكان حتى نفهم طبيعة المخطوطات التي نقرؤها أو التي نحققها، كما أشرنا إلى ذلك من قبل.**

**وقد اصطلح المتأخرون في عصورنا هذه على كتابة كلمة كذا بعد ما هو خطأ في المعنى، ونحوه مع ثبوت النقل، ولا مشاحة في الاصطلاح، والله أعلم، ولذلك أصل في كتاب العلماء السابقين كابن الجزري وغيره.**

**المسألة الثامنة: وتتعلق بما يقع في الكتاب المنسوخ من شيء ليس منه، فإذا وقع في هذا الكتاب ما ليس منه؛ نُفي منه إما بالضرب عليه أو الحك بسكين ونحوها، أو بالمحو بماء ونحوه، فيما إذا كانت الكتابة في لوح أو رقّ، أو ورق ثقيل لا يتأثر بالطراوة. والأول أولى، يعني: بالضرب عليه وأحسن؛ لما في غيره من التهمة، ولأن ما بُشِر ربما يصح في رواية أخرى، أو يأتي غيره فيصححه، فلو ضرب عليه يُمكن للآخر أن يُصححه، والضرب له كيفيات عدة يجمعها أن يكون المضروب عليه واضحًا يُقرأ -كما قلنا- فربما يكون صحيحًا، أو حتى تنتفي التهمة أن بعض الناس قد غيَّر في الكتاب بغير وجه حق، وبغير وجه صواب. له كيفيات عدة؛ فالأكثرون على أن يخطّ فوق المضروب عليه خطًّا بينًا يدل على إبطاله ولا يطمسه، بل يمكن قراءته بعد الضرب عليه، ويُسمى هذا الضرب عند أهل المشرق والشقّ عند أهل المغرب.**

**وبعضهم لا يخلط الضرب بالمضروب عليه، بل يكون فوقه منفصلًا عنه معطوفًا طرفا الخط على أوله وآخر يعني: كالمعقوفة، وبعضهم يَحوق على أوله نصف دائرة، وكذا على آخره يعني: قوس بمفهومنا الآن. وإذا كثر الكلام المضروب عليه قد يُكتفى بالتحويق عليه في أوله وآخره فقط، وقد يحوّق أول كل سطر وآخره في الأثناء أيضًا، ومنهم من يجعل الزيادة بين دائرتين صغيرتين كما نكتب العدد "5" الآن، وبعضهم يكتب في أول الزائد من فوق "لا"، أو "من"، أو "زائد"، وفي آخره من فوق أيضًا كلمة "إلى"، يعني: لا تعتبر هذا الكلام من الكتاب وإنما هو مضروب عليه إلى هذه الكلمة؛ ليعرف القارئ الزيادة بالضبط، ونجد هذا كثيرًا في الكتب المخطوطة القديمة.**

**وإذا كانت الزيادة بالتكرار فقد اختُلف في طريقة الضرب، فقيل: يضرب على الثاني مطلقًا؛ لأنه كُتب على خطأ، وقيل: يبقى أحسنها صورة وأبينها قراءة، ويُضرب على الآخر، وفصل القاضي عياض فقال: إن كانت الكلمتان أول سطر ضُرب على الثاني أو آخره، فعلى الأول صونًا لأوائل السطور وأواخرها، صونًا لها عن الطمس، وإن كانت الثانية أول السطر والأولى آخر السطر؛ فعلى الأولى، ونترك أول السطر بلا ضرب عليه، فإن تكرر المضاف أو المضاف إليه أو الموصوف أو الصفة ونحوه؛ فينبغي مراعاة اتصالهما بألا يُضرب على المتكرر بينهما يعني: حتى لا يكون هناك ضرب بين المضاف والمضاف إليه والصفة والموصوف، بل على الأول في المضاف والموصوف، أو الآخر في المضاف إليه والصفة، وهو تفصيل حسن.**

**المسألة التاسعة: وتتعلَّق باختصار كلمات أو ألفاظ الأداء من مثل: "حدثنا" و"أخبرنا" و"أنبأنا"... وغير ذلك، فقد شاع بين المحدثين، وغلب عليهم الاقتصار في الكتابة على الرمز في حدثنا، وأخبرنا؛ لتكررها كثيرًا في الأسانيد، فيكتبون من حدثنا الثاء والنون والألف: "ثنا"، وقد تُحذف الثاء أيضًا ويقتصر على الضمير: "نا"، ويكتبون من أخبرنا الهمزة والضمير: "أنا"، ولا تحسن زيادة الباء قبل النون، وإن فعله البيهقي وغيره؛ لئلا تلتبس برمز حدثنا، ولكنها في الحقيقة تلتبس برمز أنبأنا، وقد تزاد راء بعد الألف قبل النون هكذا: "أرنا"، أو خ بعد الألف: "أخنا" في أخبرنا، وقبل النون، ولكن هذا قليل، وقد تزاد أيضًا "د" أول رمز حدثنا فيكون هكذا: "دثنا"، وقد وُجد ذلك في خط الحاكم أبي عبد الله النيسابوري، وأبي عبد الرحمن السلمي والبيهقي، وقال السيوطي: يرمز أيضًا إلى حدثني فيكتب: "ثني"، و"دثني"، دون: أخبرني، وأنبأنا، وأنبأني، يعني: فإنها لا يُرمز لها.**

**وأما "قال" فقال العراقي: منهم من يرمز لها بـ"ق"، ثم اختلفوا فبعضهم يجمعها مع رمز التحديث هكذا: "قثنا"، يريد: قال: حدثنا، قال العراقي: وقد توهم من رآه كذلك أنها الواو التي تأتي بعد حاء التحويل، وليس كذلك، وبعضهم يُفردها هكذا: "ق"، ثم يكتب: "ثنا" دون أن تكون موصلة، يعني: القاف بالثاء، وهذا اصطلاح متروك.**

**أما ما يتعلق بتحويل الإسناد بأن يجمع حديثين، ثم يفرّق بينهما بالتحويل، وقد جرت عادة المحدثين أنه إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، وجمعوا بينهما في متنٍ واحد أن يكتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد آخر حرف "ح" مفردة مهملة، ونجد هذا كثيرًا في (صحيح الإمام مسلم)، ويوجد قليلًا في (صحيح الإمام البخاري)، ولم يأتِ من أحد بيان لأمرها فمن ثَمَّ اختلفت أقوال العلماء في المراد منها فقيل: إنها رمز إلى: "صح"، كما قلنا قبل ذلك حتى لا يتوهَّم أنها عن، وليس هناك واو، ولهذا كتب جماعة من الحفاظ كأبي مسلم الليثي، وأبي عثمان الصابوني: موضعها: صح.**

**قال ابن الصلاح: وحسن إثبات "صح" هنا؛ لئلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط، ولئلا يُركَّب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيجعلا إسنادًا واحدًا، وقيل: إنها للإشارة إلى التحويل أي: الانتقال من إسناد إلى إسناد آخر، وقيل: "ح" من حائل؛ لأنها تحول بين إسنادين. قال ابن الصلاح: وسألت أنا الحافظ أبا محمد عبد القادر الرهاوي -رحمه الله- عنها، فذكر أنها حاء من حايل أي: تحول بين الإسنادين، وقيل: هي رمز إلى قولنا الحديث، وأهل المغرب كلهم يقولون: إذا وصلوا إليها الحديث. والأظهر أنها للتحويل من إسناد إلى إسناد آخر، ويبدو أنهم يلجئون إلى التحويل عندما يكون الحديث أكثر من إسناد واحد، ويكون الإسنادان أو الأكثر متفقة في بعض الرواة، ومفترقة في البعض، فيذكر مواضع الافتراق ذاكرًا حرف "ح" بين كل إسناد وآخر، ثم بعد استيفاء الطرق يذكر موضع الاتفاق.**

**وللإمام الجليل مسلم دقائق ولطائف في التحويلات يكتسبها كل من يدرس هذا الكتاب، ولأجل هذا الاختلاف في المراد بحرف "ح" كان المختار، وهو اختيار الإمام ابن الصلاح أن يقول القارئ عند الوصول إليها: "ح"، ويمر؛ فإنه أحوط الوجوه وأعدلها، والله أعلم.**

**: رموز الأداء التي ذكرناها، فإنه ينبغي عند قراءة الحديث من الكتاب أن تُنطق كاملة، فلا يقول: "ثنا"، ولا يقول: "أنا"، ولا غير ذلك من هذه الرموز، وإنما يقول: حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وقال حدثنا... إلخ.**

**المسألة العاشرة: ينبغي في كتابة التسميع أن يكتب الطالب بعد البسملة اسم الشيخ المسمع، ونسبته، وكنيته؛ قال الخطيب: وصورة ذلك حدثنا أبو فلان بن فلان الفلاني قال: حدثنا فلان، ثم يسوق المسموع على لفظه، ويكتب فوق البسملة أسماء السامعين وأنسابهم، وتاريخ وقت السماع، أو يكتبه في حاشية أول ورقة من الكتاب، أو آخر الكتاب، أو موضع آخر؛ حيث لا يخفى منه، والأول أحوط، يعني: في أول الكتاب عند البسملة.**

**قال الخطيب: وإن كان السماع في مجالس عدة كُتب عند انتهاء السماع في كل مجلس علامة البلاغ، وينبغي أن يكون ذلك بخطّ ثقة معروف الخط، ولا يحتاج حينئذٍ إلى كتابة الشيخ خطّه بالتصحيح، أي: تصحيح السماع، ولا بأس أن يكتب سماعه بخط نفسه إذا كان ثقة كما فعله الثقات.**

**قال ابن الصلاح: وقد قرأ عبد الرحمن بن منده جزءًا على أبي أحمد الفرضي، وسأله خطه؛ ليكون حجة له فقال: يا بني عليك بالصدق، فإنك إذا عُرفت به لا يكذبك أحد، وتُصدَّق فيما تقول وتنقل، وإذا كان غير ذلك فلو قيل لك: ما هذا خط الفرضي؛ فماذا تقول لهم؟ يعني: يصدقونه أنه سمع هذا الكتاب إذا أثبته بنفسه إذا كان معروفًا عند المحدثين وعلماء بالصدق، وإلا فلا.**

**وعلى كاتب التسميع، يعني: الذين سمعوا هذا الكتاب التحري في ذلك والاحتياط، وبيان السامع والمسمِع والمسموع بلفظ وجيز، غير محتمل ومجانبة التساهل فيما يثبته، والحذر من إسقاط بعضهم بغرض فاسد، فإن لم يحضر؛ فله أن يعتمد في حضورهم خبر ثقة حضر، يعني: الذي يريد أن يثبت السماع إن لم يحضر من أول السماع، فيستطيع أن يعتمد في حضورهم خبر ثقة حضر.**

**ومن يثبت في كتابه سماع غيره فقبيح به يعني: يقول: أنا سمعت هذا الكتاب وسمعه غيري، ويثبت ذلك في كتابه فقبيح به كتمانه إيَّاه، ومنعه نقل سماعه منه، أو نسخ الكتاب، فقد قال وكيع بن الجرح: أول بركة الحديث إعارة الكتب، وقال سفيان الثوري: من بخل بالعلم ابتُلي بإحدى ثلاث: أن ينساه، أو يموت ولا ينتفع به، أو تذهب كتبه.**

**قال السيوطي: وقد ذم الله تعالى في كتابه مانع العارية فقال: { ﮃ ﮄ}[الماعون: 7]، وإعارة الكتب أهم من الماعون، وإذا أعاره كتابه فلا يبطئ عليه بكتابه إلا بقدر حاجته، قال الزهري: إياك وغلول الكتب، وهو حبسها عن أصحابها.**

**وقال الفضيل بن عياض: ليس من فعال أهل الورع، ولا من فعال الحكماء أن يأخذ سماع رجل وكتابه، فيحبسه، فإن منعه فإن كان سماعه مثبتًا برضا صاحب الكتاب أو بخطه؛ لزمه إعارته، وإلا فلا. كذا قال أئمة مذاهبهم في أزمانهم منهم القاضي حفص بن غياث الحنفي من الطبقة الأولى من أصحاب أبي حنيفة -رحمه الله تعالى، وإسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي إمام أصحاب مالك، وأبو عبد الله الزبيري الشافعي، وخالف فيه بعضهم. الصحيح الأول، قال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح: قد تعاضدت أقوال هؤلاء الأئمة في ذلك، ويرجع حاصلها إلى أن سماع غيره إذا أثبت في كتابه برضاه؛ فيلزمه إعارته إيَّاه.**

**قال: وقد كان لا يُلفى له وجه، ثم وجهته بأن ذلك بمنزلة شهادة له عنده؛ فعليه أداؤها بما حوته، وإن كان فيه بذل ماله، كما يلزم متحمّل الشهادة أداؤها، وإن كان فيه بذل نفسه بالسعي إلى مجلس الحكم لأدائها. قال البلقيني: عندي في توجيهي غير هذا، وهو أن مثل هذا من المصالح العامة التي يُحتاج إليها مع حصول مودَّة بين المحتاج والمحتاج إليه تقضي إلزامه بإسعافه مقصده. وقال: وأصله إعارة الجدار؛ لوضع جدور الجار عليه، وقد ثبت ذلك في الصحيحين، وقال بوجوب ذلك جمع من العلماء، وهو أحد قولي الشافعي.**

**وبعدُ... فلعلك بعد هذه الجولة الطويلة في كتابة الحديث وكيفيتها وآدابها، ازددت يقينًا بما امتاز به المحدثون من الدقة الفائقة، والأمانة البالغة في النسخ ومقابلة المنسوخ على أصوله، وإلحاق الساقط والتنبيه إلى ما عسى أن يوجد في النُّسَخ المكتوبة من خطأ أو تغاير في رواية أو وهم، ونحو ذلك، وأنهم كما امتازوا بتحرّي الصدق والضبط في المحفوظ امتازوا أيضًا بتحريهما في المكتوب.**

**وأيضًا فقد صرت بعد هذا التطواف على بصيرة بطريقة الكتب المخطوطة القديمة ومناهجهما، ومناهجها في الكتابة والخط والرمز، وهذا ما يعينك -إن شاء الله- على القدرة على قراءة هذه الكتب المخطوطة، ومعرفة مناهجها في الكتابة بل وتحقيقها تحقيقًا علميًّا صحيحًا، إن قُدِّر لك أن تدخل في هذا المضمار، مضمار تحقيق المخطوطات، وإبرازها من عالم الخط إلى عالم الطباعة، وتلقي بدلوك في الدلاء، أو بين الدلاء، وإن المحدثين قد سبقوا إلى كثير مما كتبه المحدثون من بحوث في كيفية تأليف الكتب والرسائل العلمية، وكذلك في تحقيق المخطوطات الذي يقدمه المحدثون على أنه شيء جديد، وما هو بالجديد فقد أفاض في ذلك ودقَّق فيه علماؤنا على النحو الذي رأيت.**

**المراجع والمصادر**

1. **محمد بن محمد أبو شهبه ، (الوسيط في علوم ومصطلح الحديث) ، طبعة عالم المعرفة، جدة 1983م.**
2. **عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح ، (مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصطلاح) ، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1974م.**
3. **نخبة من الباحثين ، (موسوعة علوم الحديث الشريف) ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر 2003م.**
4. **الجزائري، طاهر بن صالح الجزائري ، (توجيه النظر إلى أصول الأثر) ، عناية: عبد الفتاح أبو غدة، دار المعرفة، بيروت 1972م.**
5. **الصالح، صبحي الصالح ، (علوم الحديث ومصطلحه) ، دار العلم للملايين 1969م..**
6. **النهانوي، ظفر أحمد النهانوي ، (قواعد في علوم الحديث) ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية 1984م.**
7. **رفعت فوزي عبد المطلب ، (توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته) ، مكتبة الخانجي – القاهرة 1981م.**
8. **الطحان، محمود الطحان ، (أصول التخريج و دراسة الأسانيد) ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض 1996م.**
9. **البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، (الرحلة في طلب الحديث) ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية – بيروت 1975م.**
10. **الخطيب، محمد عجاج الخطيب ، (السنة قبل التدوين) ، دار الفكر 1971م.**
11. **رفعت فوزي عبد المطلب ، (المدخل إلى منهاج المحدثين)**

**، دار السلام – القاهرة 2001م.**

1. **رفعت فوزي عبد المطلب ، ( ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث) ، مكتبة الخانجي - القاهرة 1994م.**

**الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ، (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار) ، دار إحياء التراث العربي 1945م.**